

الكلمة الافتتاحية في الاجتماع الحادي والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية⁽¹⁾

يسرني في البداية أن أرحب بكم في بلدكم الثاني دولة الكويت، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماع الحادي والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، متمنياً لكم طيب الإقامة، وداعياً المولى العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لمواصلة بناء صرح العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، وتعزيز دعوماته وترسيخها بهدف إثراء المستقبل الاقتصادي لدول المنطقة.

لقد أظهرت مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرتها على التحرك السريع والفعال للحد من انعكاسات تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة على الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس. كما أتاحت منظومة السياسات والإجراءات النقدية والرقابية التي اتخذتها السلطات المعنية الأجواء الملائمة لتعزيز الأداء الاقتصادي في دول المجلس. ولقد جاءت تحركات مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس ضمن توجه عام للمحافظة على الاستقرار النقدي من جانب، والعمل ضمن إطار من النظم والتدابير الرقابية والإشرافية الرامية إلى ترسيخ دعومات الاستقرار المالي، من جانب آخر. وتجدر الإشارة إلى أن الضغوط التضخمية قد انحسرت في دول المجلس بشكل ملحوظ، إلا أن ذلك لا يعني تلاشي تلك الضغوط بصورة كلية، فلا بد الانتباه في المرحلة الحالية خصوصاً مع ظهور بوادر الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية. وبصورة عامة، فقد أتاح ذلك الانحسار في الضغوط التضخمية إمكانية توجيه مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس نحو تبني السياسات النقدية والإجراءات الرقابية الرامية إلى مواجهة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

(1) أقيمت هذه الكلمة بمناسبة هذا الاجتماع المنعقد في دولة الكويت خلال يومي 27 و28 سبتمبر عام 2010.

لقد خلقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية واقعاً مصرفياً ومالياً جديداً يستوجب المزيد من الجهود الحثيثة من أجل تطوير الأطر الرقابية والإشرافية، وذلك لمواكبة الواقع الجديد.

وانطلاقاً من ذلك، لا بد من التأكيد على أن الرحلة القادمة تتطلب مزيداً من تكثيف الجهود وتركيزها نحو تعزيز الملاءة المالية للوحدات والمؤسسات الفاعلة في النظام المالي، من خلال الاسترشاد بالمعايير الدولية والاستفادة منها في تطوير الإطار التنظيمي المتكامل لأنشطة الأطراف المؤثرة في أداء النظام المالي، وفق قواعد ونظم رقابية وإشرافية محكمة. وتجدر الإشارة هنا إلى إعلان لجنة بازل للرقابة المصرفية عن توصل ممثلي المصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية مؤخراً إلى اتفاق بشأن خطة إصلاحية ضخمة للقطاع المصرفي تتبنى معايير مصرفية جديدة بغرض زيادة صلابة ومتانة ذلك القطاع في مواجهة أيّ أزمة محتملة، وهذا ما يطلق عليه اتفاقية (بازل 3)، والتي ستساهم في ترسيخ الاستقرار المالي على المدى البعيد. وهنا تبرز أهمية دور الرقابة المصرفية بأنواعها الوقائية والتصحيحية ورقابة الأداء، من حيث توفير البيئة المناسبة للحفاظ على متانة وسلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية من أجل الوصول إلى جهاز مصرفي قادر على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية. ويأتي دور لجنة المحافظين في تعزيز التعاون فيما بين السلطات الرقابية في دول المجلس، واعتماد مفاهيم وإجراءات موحّدة للرقابة المصرفية، ومن ثم بلوغ الهدف المنشود من حيث ترسيخ دعائم الاستقرار النقدي والمالي في دول المجلس.

وفي موازاة الجهود في مجال السياسات النقدية والرقابية، لا بد من الاهتمام بتطوير النظم الإحصائية في دول المجلس، وذلك ضمن منظور أكثر شمولية وأطول أمداً وأوثق صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من التنسيق المشترك بين الأجهزة الإحصائية المركزية في دول المجلس.

أود أن انتهز هذه المناسبة أيضاً للإشادة بالجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة واللجان الفنية المختلفة وفرق العمل، والتأكيد على دورها في دفع عجلة العمل المشترك، سعياً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود فيما بين دول المجلس.

وفي الختام، فإنني على يقين أن اجتماعنا هذا سوف يثري مناقشاتنا بالآراء والاستنتاجات التي نحتاجها جميعاً في مسيرتنا لما فيه المصلحة الاقتصادية المشتركة.